عــدد ٧١ يوم الجمعة ١٢ رمضان سنة ١٣٤١ * ثمن النسخة ٢٥ صانتيما * ٢٧ افريل سنة ١٩٢٣ السنة الثالثة

واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا

EL-ETTIHAD

DIRECTION : 25 rue d'Angleterre, 25 - TUNIS



جريدة سياسية ادبية اجتماعية تصدر مرة في كل اسبوع

لا يفوتنكم ان تحتجوا على كل امر ترون فيه
مخالفة للقانون مهما كان صغيرا في نظركم فربما
كان لهذا الامر الصغير علاقة في المستقبل بامر كبير
فيتخذ سكوتكم في هذا حجة عليكم في ذلك

سعد باشا

من قبل عددا عد مشتركا

* الاشتراكات تدفع سلفا *
وترسل باسم مدير الجريدة وصاحب امتيازها
الشاذلي بن الخطاب
نهج انقلتيرا عدد ٢٥ بتونس

عن سنة داخل المملكة .... ٢٠ فرنكا
وخارجها .... ٣٠ فرنكا

ولا يعتبر الوصل الا ان يكون بامضاء المدير

الاعلانات يتخابر فيها مع الادارة

«اجابة الحكومة لمطالب الاهالي»؟!

في معرض الامتنان

كتبنا عن الاصلاحات عند بروزها وعند ما اعلنتها الحكومة كتغير جديد ادخل على كيفية نظام البلاد السابق ما امكن لنا ان نكتب ، وبينا فيما كتبناه من دخائلها وما تحت كل بند منها من المقاصد والمرامي ما شئنا وشاءت الظروف ان نبين

فاشمأزت الحكومة من ذلك عندئذ وسئمت سماع صوت الانتقاد ولها العذر ... اذ الحقيقة مر طعمها كما يقولون . ولكنها ايضا خشيت تداعي ذلك الهيكل الذي اقامته على غير اساس ، خشيت ان ينقض ويدكه صوت الحق الذي كنا نصدع به فتشمئز هي وتسام ، فوصمتنا صحافتها ومروجو سياستها بالتهييج واثارة الخواطر وبث روح العداوة والبغضا بين الشعب والحكومة وقالت عنا اننا حلفاء العنصرية الثورية العاملة على قلب انظمة العالم ولم تدع وصمة من هذا القبيل الا الصقتها بنا استنزالا للغضب والنقمة وترهيبا لنا وان ينتصر لقضيتنا العادلة من احرار الفرنسيين وترغيبا لهم في جفائنا والابتعاد عنا وكان بيننا وبينها ما كان في ذلك الدور

وكتبنا اليوم ايضا عن الاصلاحات بمناسبة ادخال تغيير عليها لترغيب الناس فيها ما شاهده القراء في العددين قبل هذا من بيان الغاية والسبب فرأت الحكومة ان السكوت في هذا الموقف ربما عد ضعفا وتسليما للخصم ادى اليه فساد الدعوى وفقدان الحجة . ورأت ايضا ان تسلك طريقة غير الاولى في ترويج المشروع وتعدل عن سلوك لم تستفد منه شيئا ولا اثر لها التأثير المطلوب . فاصدرت بلاغا شبيها بالرسمي في صحيفة شبيهة بالرسمية تحت عنوان جميل جذاب ملفت لانظار الذين تخدعهم العناوين عادة ، نصه : « اجابة الحكومة لمطالب الاهالي » جاء في طالعه وهو محل الحاجة منه :

عرضت مجالس الاعمال والجهة مطالب عديدة مختلفة اثناء الجلسة المنعقدة في نوفمبر الفائت تتعلق بخدمة البريد والتلغراف والتلفون

فمنها ما وقع انهامه ، ومنها ما سيقع انجازه ،

والحق البعض الآخر ببرنامج الاشغال التي تقرر

اجراؤها . او هي تحت النظر ....

وبالتأمل من الجدول الآتي .... يتبين اهتمام الحكومة بمصالح الامة التونسية ، مهما تحققت احتياجها لشيء منها . وكذلك بالمطالب التي تعرض عليها بواسطة نوابها المكلفين بذلك كلما رأت ان تلك المطالب في محلها وانها في حيز الامكان

بعد المفاوضة الفكرية التي وقعت بمناسبة اصلاحات عام ١٩٢٢ والتي ذهب بعضهم الى انها لا تأتي بفائدة ولا منفعة . تبين جليا ان الاصلاحات النافعة والتحسينات التي وقعت اجابة لمطالب نواب الامة التي عرضوها بكامل حرية ، ان ذلك من نتائج الجمعية الشورية الجديدة

تقول الحكومة في معرض الامتنان وتصرح بانها اجابت مطالب الاهالي ، ثم اذا تتبعنا نحن ما تعبر عنه بالمطالب التي تمتن على (الاهالي) باجابتها وفحصناها نجدها عبارة عما قدم لها بواسطة نواب الجمعية الشورية الجديدة ـ حسبما سمتها هي نفسها من المقترحات التي لا تخرج عن (خدمة البريد والتلغراف والتلفون)

على ان هذه المقترحات نفسها قد قالت الحكومة عنها (فمنها ما وقع انهامه ، ومنها ما سيقع انجازه والحق البعض الاخر ببرنامج الاشغال التي تقرر اجراؤها او هي تحت النظر)

فـ « اذا زلزلت الارض زلزالها . واخرجت الارض اثقالها . وقال الانسان ما لها » قبل ان الحكومة اجابت مطالب (الاهالي) فاحدثت محلا للبوسطة بمنزل تميم وجعلت توزيع البريد على الساعة ١١ و ٣٠ دقيقة بدل توزيعه في الساعة الثالثة مساء ! اهذه هي مطالب التونسيين التي يجاهدون لنيلها خمس سنوات وهم بين تونس وباريس ينشرون في الصحف وغيرها من المطبوعات شكواهم ويخطبون في الاندية لافهام الراي العام صدق دعواهم وتضطهدهم الحكومة وتضيق عليهم وتصمهم بما هم منه براء فيقابلون اضطهادها بالصبر ومقاومتها بالثبات وبدل ان تتعظ وترتدع فتعدل عن خطتها العوجاء وطريقتها الهوجاء الى انتهاج سبيل الصدق واتباع الحق . بدل ان تفعل ذلك تعمد الى اقناعهم بهذه الطريقة المزدراة ؟ عمدت اليوم وسولت لها نفسها الانتفاع من خداع العناوين وساورتها نفس الفكر التي تساور ارباب المتاجر واصحاب البضاعات الكاسدة الذين يتعمدون في ترويجها على خدعة العناوين التي يستعملونها في الاعلان عليها

فماذا يجد الانسان في نفسه عندما يقرأ في هذه الاوقات وفي هذه الازمة السياسية الشديدة « اجابة الحكومة لمطالب الاهالي » ؟ لا فرق بين هذا وبين ما نقرأه كل يوم على صفحات الصحف وواجهات مستودعات البضائع من العناوين المغرية للترغيب في اقتناء تلك البضاعة والاقبال عليها كقولهم (بمناسبة قدوم فصل الربيع وتسهيلا لاقتناء ما يلزم له من الملابس فقد خفضنا من اسعار بضائعنا خمسة وعشرين في المائة)

مركز للبوسطة بمنزل تميم وتسهيل دفع المائدات وقبضها واحداث مواصلة تلفونية بين زغوان وبو فيشه اهذه هي مطالب الاهالي وهذا كل ما يطلب التونسيون ؟ وهبها كذلك فهل من سداد الراي الامتنان بها عليهم لا امتنانا مجردا فقط بل مشفوعا بالاستكثار ؟

وهل كان في عزمها رفضها وهي من الحقارة كما تعلم ويعلم مقترحوها الذين وجدوا الدائرة التي يحاورون فيها اضيق من سم الخياط فما استطاعوا ان يأتوا بغيرها فعدلت عن رفضها كرما .. وعدلا .. واجابت عليها ولكن بالاحتراز الذي ذكرته فحق لها الامتنان والاستكثار .. ؟

لا يعتقد عاقل ان غايتنا من جهادنا الدائم وسعينا المتواصل وما بذلناه من نفس ونفيس هو الاحراز على نظام اقصى ما يتجه لنا واقصى ما يمكننا بواسطته ايجاده مركز للبوسطة وآخر للتلغراف واشباه هذا ونظائره

ولا يمكننا نحن ان نعتقد ان الاصلاحات وما عساها ان تنتج من التغييرات التي يسمونها اصلاحا نجاح لاعمالنا او بارقة نجاح .

كما لا يدور بخلدنا انها ثمرة جهادنا السياسي المستمر ، اللهم الا من جهة واحدة هي رضوخ الحكومة لتغيير القديم ، وفي هذه الحالة يجب ان نعتقد ان صلاح النظام المراد حوله دونها للسابق وفساده يترتب على ما نبذله في المستقبل من المساعي والجهود

لا يمكننا ان نعتقد ذلك وان كانت الحكومة تريد اقناعنا به وتحاول مغالطتنا باظهار ما تحسبه حسنات لذلك النظام ولكنها لا تغالط الا نفسها بهذا العمل ، فلتنظر الى بلاغها الذي نطقت به اليوم كجواب على انتقاداتنا الحقة واعتراضاتنا الصائبة لتعلم مقدار قوة ما ادلت به اليوم كحجة على صلوحية برنامجها وعظم فائدته ، بالنسبة للبيانات التي نشرناها نحن عن نقائص ذلك المشروع وعدم فائدته ، فانها بدون شك تجد تأثير بلاغها على ما نشرناه كتأثير النسيم العليل على القصر المشيد

نطقت الحكومة اليوم ببلاغها هذا لا نقول مختارة ولا نقول اننا احرجناها فاضطرت الى التصريح به ، لا نقول ذلك وانما الحقيقة احرجتها وشعورها بضعف موقفها وتداعي ما شيدته وعزمت ان تستند عليه هو الذي جعلها تصرح بذلك فتمكن اخصامها انصار الحق ورواد العدل من اقامة الحجة عليها بما كانت تظنه حجة لها ومبررا لاعمالها ، بل ومرغبا فيها

وبعد هذا وذاك ماذا في عزم الحكومة ؟ الم يأن لها ان تخضع لناموس العدالة وتركن الى الحق والانصاف فتمنح الامة مطالبها العادلة بدل هذه المحاولات العقيمة فتقتصد في الوقت وتصل الى الاصلاح الحقيقي ان كانت غايتها الاصلاح ؟ ولا نظن تستكثر بامثال تلك السفاسف والامور التافهة طمعا في ان تستفتم العمل وتكبر النتائج ،

ان الخطة التي رسمناها لانفسنا لا نتحول عنها بحال ولا نستبدل دينارنا بدرهم الحكومة ونحن الاولى يؤيدهم الحق وتنتصر لهم العدالة وقد وفقنا في جهادنا وثقة صدق ويجب ان نستمر كذلك . فما على الحكومة الا الرجوع الى الحق فالحق احق ان يتبع والرجوع الى الحق فضيلة ،

شركاتنا التجارية

ضحية سوء التصرف

يسوءنا اليوم ان نفتح لقراء « الاتحاد » بابا من احمدته يرون منه الحالة المحزنة التي آلت اليها الراسمالية الوطنية من شركات تجر ومشاريع نهوض وكيف ذهبت اموالنا وآمالنا ضحية سوء تصرف فئة لم تراع الواجب فيما أئتمنت عليه فاضت على آمال الامة واذهبت منها الثقة فافقدتها ركنا من اركان الحياة

نكتب هذه الابحاث المتتالية والاسف ملء الجوانح اذ بين الذين سنعدهم ونضع اسماءهم بين يدي القراء اناس كنا نعدهم من الاخيار ، اناس ائتمناهم ووضعنا آمالنا بايديهم واوكلنا اليهم رعاية ركن من اركان حياتنا قد شيدناه من خلاصة دمائنا وما تجمد من عرقنا وذقنا في تكوينه الامرين فتصرفوا فيه تصرف غير المسؤول وبددوه ولا تبديد ما كسبوه ولم يراعوا في ذات المشروع وتأثيره في حياة وطن ينتسبون اليه ويظاهرون العطف والحنان عليه ويتبجحون في كل ساعة انهم من انصاره ولا راعوا في مواطنيهم الذين وضعوا ثقتهم فيهم ونصبوهم كوكلاء على نتائج كدهم طول السنين وأئتمنوهم على مال واي مال جعله اصحابه كنداء لتلك استعباد هذه البلاد الاقتصادي او كحجر اول لتكوين الراسمالية التونسية التي هي روح الاستقلال ، نعم لم يراعوا في الذين ائتمنوهم ووضعوا ثقتهم فيهم ولا في نفس المشروع الذي ائتمنوهم عليه الواجب وحق الامانة وحرمة الوطن

انا في بداية حياة جديدة نكون من الضعف قوة ومن الصغير كبيرا ومن الحقير عظيما حتى نمهد طريق السير ونعد للحياة عدتها واوازمها الكافية

انتبهت الامة التونسية وانبعثت فيها بعد الموت الطويل روح الحياة فكونت فكرة سياسية ولكن في دائرة ضيقة على امل ان تتسع

تركت تلك القوة او الفكرة تتفاعل وتتلاقح وعمدت الى وضع اساس لثاني اركان الحياة ، الحياة العلمية والتعليم الحر فكونت منه ما في مقدورها ان تكون وتركت الباقي الى ما بعد نجاح التجربة وسلامة الموجود حتى لا تعظم التضحية وتجسم الخسارة . ثم التفتت الى الركن الثالث وهو اعظم الاركان ركن الحياة الاقتصادية والاستقلال فيها وتكوين الراسمالية الوطنية بعد العلم الوطني والفكرة الوطنية السياسية ، فعمدت الى هذا الركن وشرعت في تكوينه وبذلت من الجهود وتحملت من المشاق ما لا يتحمله الا اولو العزم وما ظنك بمشاريع كبيرة بالنسبة للبلاد يبتغي لها مال لا تكون موجودة بدونه والمال يتوقف دفعه على وجود الثقة وتحقق النجاح خصوصا في امة كامتنا لم تتعود التضحية ولا الفت الخسارة في امثال هذه المؤسسات

كونا الثقة وشجعنا الناس على الضرب بسهم في هذا الميدان وملأنا ادمغتهم آمالا بالنجاح اعتمادا على ما كنا نعهده في اولئك الذين ائتمناهم من صدق

ونزاهة وغيرة على هذا الوطن المنكود ، فجمع المال اللازم فوجدت المشاريع ، شركات تجارية على اختلاف انواعها ومصانع وغيرها ، اتخذنا لها اناسا كانوا يقولون لنا ويظهرن الصدق فيما يقولون « كونوا انتم للعراك السياسي واتركونا نكون لهذا الوطن المال ، نكون له الاستقلال الاقتصادي نكون له الركن العظيم من اركان الحياة »

كذلك يقولون وكانوا يصرحون في كل ساعة بانهم لا يتباعدون من السياسة خوفا او طمعا وانما هم خلقوا للتجارة وتكوين الثروة فقط وكانوا يبررون معتقدهم هذا بان السياسة لا تنحصر في الكتابة والخطابة ومقارعة السلطة فحسب بل ان كل عمل صالح للوطن يعود بالنفع على بنيه هو من قبيل السياسة وخدمة الملة والوطن وهم ميسرون للاعمال المالية وكل ميسر لما خلق له

كانوا يقولون هذا وتصدقهم مظاهرهم الخلابة واغتررنا بهم فكنا الاغرار ، منحناهم ثقتنا ومكناهم من اموالنا واوكلنا اليهم ادارة جزء عظيم ان لم نقل كل حياتنا ففعلوا فيما ائتمنوا عليه ما فعلوا مما ستقرأ فتعجب وتاسف وتحزن

لم يفقدنا سوء تصرف تلك الفئة من الذين اطلقوا عليهم اخيرا اسم لصوص الشركات اموالنا فقط بل افقدنا الثقة والتضامن العاملين العظيمين المؤثرين في كل اعمال الحياة وقوضوا ما شيدناه ، قوضو ذلك الركن العظيم ، ركن الحياة الاقتصادية التونسية

كل ذلك ذهب ضحية سوء تصرفهم وتهاونهم بحرمة هذا الوطن وحقوق ابنائه وعدم اعتبارهم للواجب الذي اخذوا على عاتقهم القيام به وانا لنكتب اليوم هذه البيانات المفيدة والابحاث المستوفاة عن تصرف هؤلاء لا لنظهر للقراء اعمالهم فحسب بل لنقيم الحجة عليهم ونضعهم تحت طائلة القانون لينتقم منهم ويجازيهم الجزاء الاوفى

وبعبارة اخرى ان اموالنا وآمالنا وثقة الامة ذهبت ضحية تصرف هؤلاء فيجب ان يكونوا هم ايضا ضحية سوء تصرفهم وعبثهم بحقوق مواطنيهم وعلى انقاض ذلك الهيكل الذي اسقطوه وعلى هذه الضحايا كلها يجب ان نقيم بناية اخرى يكون ما ضحيناه اساسها وما لقيناه درسا وموعظة المستقبل

يتبع اقتصادي

الحالة السياسية

بين الشرق والغرب

المجلس الملي الجديد والانتخابات التركية ـ حزب الشعب ـ اتفاقية الاميرال شستر ـ احياء الاناضول ـ الشغل بعد الحرب ـ احتجاج فرنسا في غير محله ـ الشرق في لوزان من جديد

ختم المجلس الملي العظيم سلسلة اعماله الجليلة بالموافقة على تجديد الانتخاب وحل المجلس الحالي وهو عمل يدل على وطنية فائقة واخلاص عديم المثال

تشكل هذا المجلس الملي في اعسر ساعة راتها الامة التركية واشدها هولا وخطرا ، ساعة تألف فيها الاعداء وتالبوا وصمموا على ان يجتثوا منها اصولها ويقضوا على حياتها القضاء الاخير ، فكلفت الامة مجلسها الملي باحباط هذه المساعي واسترجاع حريتها ومجدها وفخارها ، فقام باعباء مأموريته بصورة لم يرو التاريخ لها مثيلا ، وقاوم اعداء البلاد في الداخل والخارج فانتصر عليهم وقطع دابرهم ، وارجع ما كان للهلال الى الهلال وانشا في تلك الاثناء من النظامات والتاسيسات ما سمى بالدولة الى درجة ارقى الحكومات ، وحقق لكل بنيها الحرية والعدالة والمساواة

راى المجلس الملي ان مهمته التي انتخبه الوطن لاجلها قد انتهت ، فقرر اعادة الانتخاب واستشارة الشعب من جديد ، حتى يعين نوابا حسب رايه في الصلح ، كما عين نوابه للمجلس المنحل حسب رايه في الحرب

اما السبب الاكبر الداعي لهذا الامر فهو ما ظهر في المجلس من شدة اختلاف الآراء اثناء المناقشة في مشروع معاهدة لوزان ، وذهاب النواب في شانها مذاهب شتى ، فرات الحكومة عندئذ واشياعها انه يجب استشارة الشعب من جديد في مسالة الصلح التي عليها تتوقف سعادته وحياته

فقدم اشياع الحكومة عند ذلك عريضة المجلس تحمل امضاء ١١٠ من النواب يطلبون حالا اجراء الانتخابات وتعيين المجلس الملي الجديد فادرك بقية الاعضاء اهمية هذه المسالة الجسيمة ووافقوا بالاجماع التام على ذلك الاقتراح

واثر ذلك اصدرت الحكومة قانون الانتخاب الجديد ، وهو يقتضي ايجاد نائب عن كل ٣٠٠٠٠ من السكان (وكان في القانون السالف ١ من ٥٠ الف) وتجري الآن اعمال الانتخاب بجد ونشاط كبيرين ، ولا شك ان المجلس الجديد يكون ملتئما عند عقد معاهدة لوزان

والمظنون ان الاغلبية المطلقة في المجلس ستكون لحزب الشعب الذي اسسه مصطفى كمال باشا باعانة اصدقائه كرؤوف بك وكاظم قره بكير وعلي فؤاد باشا وعصمت باشا وغيرهم على اسس عشرة اهمها :

١ ـ عقد صلح عادل يضمن لتركيا استقلالها السياسي والاقتصادي والمالي

٢ ـ السيادة في الدولة للشعب

٣ ـ التحصل على التعويضات من اليونان

٤ ـ السعي الحثيث في الرقي الاقتصادي

اما احزاب المعارضة واهمها حزب الاتحاد والترقي ـ وكلها لا تختلف مع الحكومة الا في بعض جزئيات ـ فان حظها في النجاح قليل ، وقد انظم عدد جم من اعضائها الى حزب الشعب وقدموا انفسهم للامة تحت برنامجه

اما مصطفى كمال وبعض اصحابه فقد رشحوا انفسهم نوابا عن الاستانة التي سيكون لها في المجلس الجديد زهاء ٣٠ نائبا

وفي غرة رمضان عقد المجلس الملي آخر جلساته وبها ختم اعماله

∴

في العاشر من افريل وافق المجلس الملي باصوات ١٨٦ من ٢٠٦ على مشروع قدمه وزير الاشغال العامة فيضي بك يقتضي منح شركة امركية يراسها الاميرال شستر عدة منح اهمها : خمسة سكك حديدية كبرى تتجه كما يلي : صمصون ـ انقرة ـ سيواس ـ ارضروم ـ بورومورتاليك ـ ديار بكر ـ وبناء مرسى صمصون ومرسى بورومورتاليك وحق استثمار المناجم الكائنة على بعد عشرين ميلا حوالي الخط الحديدي ، وانشاء عدة معامل كهربائية من كل الانواع ، وعدة ترع وقنوات الخ اما طول السكك الحديدية فيبلغ ٤٣٨٥ كم منها ١٠٩٥ اختيارية و ٣٢٩٠ جبرية ويقع اتمام كل ذلك في عشرة اعوام ،

ولا يسعنا الا ابداء سرورنا بهذه الاتفاقية وترحيبنا بها ، وذلك لاربعة امور :

اولا ـ لان شركة شستر ستكون شركة خاضعة للقانون العثماني لا تطلب امتيازات خاصة لحمايتها كما كانت تطلب غيرها من الشركات الاجنبية الاخرى ولذلك فليس لها ادنى مساس بالاستقلال التركي

ثانيا ـ لانها ستربط الاناضول بخط حديدي تام وقنوات تجعل النقل سريعا وتنمي الحركة التجارية والاقتصادية بصورة عظيمة

ثالثا ـ لانها ستكون حياة صناعية جديدة في الاناضول بانشاء المعامل العديدة واستثمار المناجم العظيمة المدفونة تحت ارضه

رابعا ـ لانها ستنقذ تركيا من ازمة عظيمة جدا وقعت فيها كل الدول على الاطلاق وهي ازمة عدم وجود الشغل للجنود المسرحين ، تلك مشكلة من اكبر المشاكل التي وقعت فيها كل دول العالم اثر حل التجهيزات ، وستنجو منها تركيا بصورة باتة لانها اشترطت ان يكون كل العملة من الاتراك ولا يخفى انه يلزم لاتمام تلك الاعمال الجسيمة جند من العملة لا يقل عن الجند التركي المرابط تحت السلاح

اما فرنسا التي ما كانت تجامل تركيا الا للتحصيل على الامتيازات والمنافع فانها مدت الى صلاح الدين عادل بك والي الاستانة العسكري احتجاجا شديدا ضد اتفاقية شستر بدعوى ان السكك الحديدية التي تحصلت عليها الشركة الامريكية كانت منحت لشركة فرنسوية في ٢١ افريل عام ١٩١٤ بمقتضى ارادة سلطانية ولاجلها اقرضت فرنسا تركيا ٥٠٠ مليونا من الفرنكات (لم يدفع الا نصفها) وان بناء مرسى صمصون منح لنفس تلك الشركة بنفس الارادة السلطانية

ونحن نتعجب جدا من هذا العمل الذي قامت به فرنسا ، وذلك لامور منها :

اولا ـ ان حكومة المجلس الملي التركي غير متقيدة باعمال الحكومة العثمانية السابقة

ثانيا ـ ان تركيا دولة مستقلة استقلالا تاما فلها ان تمنح كغيرها من الدول امتيازات لشركات تجارية بدون ادنى مسيطر عليها ، وهي تمنح ذلك كما يوافق مصالحها الحيوية بدون شك ، فاذا كانت الشركة الامريكية اوفر مالا واقدر على القيام بتلك الاعمال وكانت خصوصا اكثر ملائمة للاستقلال الاقتصادي التركي ، فان تركيا تراها اولى من غيرها لتولي تلك الاعمال

ثالثا ـ انا نرى الشمال الفرنسوي مخربا والمعامل به معطلة ، وفرنسا تشدد الخناق على المانيا في طلب دفع التعويضات لترميم خراباتها ، فهلا كان للشركة الفرنسوية التي تريد استثمار السكك بالاناضول ان تشتغل بترميم بعض المعامل المدمرة بالفلاندر وبيكارديا فتنفع بذلك امتها نفعا جزيلا ؟

وعلى كل فالمظنون ان العمل سيبتدي باتفاقية شستر قريبا رغما على العراقيل البسيطة التي نسجت حواليه ، وقد قررت الحكومة الملية عدم الجواب على الاحتجاج الفرنسوي

∴

يوم ٢٣ من الشهر الجاري فتح مؤتمر الشرق ابوابه في لوزان من جديد ، والمظنون ان مدة اجتماعه ستكون في هذه المرة قصيرة ، وربما اتم اعماله ووقع امضاء المعاهدة قبل عيد الفطر حيث ان المسائل العويصة قد وقع حلها من قبل ووقع الاتفاق على بنودها في المعاهدة ولم تبق الا المسائل الاقتصادية التي اظهرت فرنسا في شانها تشددا كبيرا وبعض مسائل اخرى لا نرى لها كبير اهمية ولا شك في حلها بسرعة كجزاير الارخبيل وحد اراكيا وغير ذلك

ويمكننا القول ان المؤتمر متوقف هذه المرة على سلوك فرنسا ، فاذا هي غلبت سياسة الحكمة والروية وعدلت سلوكها في المسائل الاقتصادية بما يوافق استقلال الاتراك فلا شك في امضاء المعاهدة قريبا ، وان استمرت على سياستها التي اتبعتها في هذه المسالة لحد الان فانا لا ندري اي فائدة تجتنيها من وراء التسبب في تعطيل المؤتمر من جديد

على انا نظن انه اذا اصرت فرنسا على سياستها ولم تمكن المفاهمة في المسائل الاقتصادية فانه يقع امضاء المعاهدة بدونها وتؤجل المفاهمة فيها الى بعد كما وقع في مسالة الموصل

وسنتتبع في اعدادنا المقبلة بحول الله سير المؤتمر ونتمنى من صميم الفؤاد حصول نتيجة مرضية منه للشرق ، تراعي حقوق الشعوب في بلادها وتضمن لها استقلالها في ترابها ، اذ لا حياة للشعوب الا بالاستقلال كما انه لا حياة للاسلام الا بالاتحاد

احمد توفيق «المدور»

العصر الجديد

في سنتها الرابعة

دخلت هذه الصحيفة الوطنية الصادقة في سنتها الرابعة بعد ان اجتازت عقبات عديدة لا بد لكل صحيفة من ملاقاتها ، وكثيرا ما تسقط امامها ولكن همة الرصيف الفاضل صاحب جريدة « العصر » وثباته النادر كانا له اكبر عونا على استسهال الصعب وتجشم المشاق ، ولا غرابة فقد عرفنا رصيفنا السيد احمد حسين المهيري نعرفنا فيه الوطنية الصادقة والاخلاص النادر والحزم والنشاط مع حسن النية وسلامة الطوية ، وهذا ما جعل عمله الصالح دائما متصلا متدرجا مرقاة الرقي

فلقد توفق هذا الصديق اخيرا وبمناسبة دخول جريدته الغراء في سنتها الرابعة الى توسيع نطاق ادارته بتشريكه في عمله نخبة من نبغاء شبيبة صفاقس ونابغاتها حملة اليراع المفكرين الذين امتازوا بالصدق والاخلاص والتفاني في العمل لخير هذا الوطن ، من بينهم المترجم الماهر والكاتب القدير وقد عزم رصيفنا الحازم بعد استحصاله على هذه القوة المعنوية على اصدار عصره مرتين في الاسبوع ومنح قراء جريدته ومشتركيها تسهيلات عظيمة من شانها تنشيطهم على معاضدته ومد يد المساعدة اليه خصوصا وقد راوا منه نشاطا وحزما في العمل منها انه جعل قيمة الاشتراك السنوية ٣٠ فرنكا بدل ٤٠ فرنكا التي تقتضيها مضاعفة العدد

نحن نهني هذا الرصيف برقي عمله ونجاح مساعيه ونرجو له ولصحيفته زيادة النجاح

المسالة التونسية في نظر (الطان)

نشرت جريدة « الطان » الصادرة في ١١ افريل ١٩٢٣ المقال الآتي بشان المسالة التونسية وهي كما لا يخفى لا تتكلم فيها الا بوحي من السفارة التونسية

انهى م . لوسيان سان اثناء اقامته الاخيرة بباريس كما هو معلوم برنامج سفر باي تونس الى فرنسا اثناء شهر جويلية المقبل

ويجدر بنا ان نلاحظ هنا بان الوقت الذي وقع فيه الاشعار بالسفر كان موافقا لليوم الذي اتت به مجرى الفصول الزمانية بعد مضي عام من وقائع ربيع عام ١٩٢٢ حيث كان اصدقاء القطر التونسي يشاهدون بكدر الشقاق الذي يكدر الوفاق الموجود من اوائل عهد الحماية بين العناصر الآهلة بالمملكة التونسية مع الحكومة الحامية ولكن هذا الشقاق ـ الذي ساعد من حسن الحظ رئيس الجمهورية على ازالته بما له من السلطة الشخصية ـ لم تتجدد فلقد كفت سنة لى اقل من سنة لتهدئة الخواطر وتوثيق عرى المودة الفرنسوية التونسية حسب ما كنا نتمناه

ولم نحصل كما لا يخفى على هذه النتيجة بدون اجراء سياسة مدبرة ومتبعة بحصافة واعتناء زائد ولقد كان المقيم العام الحالي هو رجل هذه السياسة ونجاحه لم يزل ينمو شيئا فشيئا ولقد اظهر حزب الشبيبة التونسية تعقلا يكون من الحيف انكاره بعد ان سلك وقتا ما بكل اسف سبيل الاستقلال والدستور وهو سبيل لا يلائم روح الحق العام التونسي (كذا) ولا اساس الحماية (كذا) فان اربعة اخماس الشبيبة التونسية صاروا احرارا اصلاحيين وهم في اتصال ودي مع السفارة (كذا) وعملهم السياسي مقصور على مجرد البيان وعرض النقط على الهيئات ذات النظر ، تلك النقط التي يجب على ادارة « الحماية » ان تجري عليها بوجه خاص مجهود التجديد والنظام مثل مسائل التعليم العام واقرار السكان الرحل وغير ذلك . . . . . .

غير ان بعض المتطرفين (كذا) الذين لم يزل

عددهم في تناقص ام يعلموا شيئا ولم ينسوا شيئا لم يزالوا مثابرين على موقف يمكن ان يقال عنه انه يتعارض مع شيء اكثر تاثيرا من سخط بعض السكان وليس هذا الشيء سوى عدم الاكتراث العام

ان الاصلاحات التي منحت لتونس في العام الغابر كان لها النصيب الاوفر في هذه التهدئة التي لا يختلف فيها اثنان

ان المرمى الحقيقي لهذه الاصلاحات هو مشاركة متينة في ادارة شؤن بلادهم منحهم والوسائل التي تمكنهم من ابلاغ الحكومة رغائبهم وطلباتهم وحاجياتهم

والادارة التونسية التي هي الآن ادارة حكومة عصرية متشعبة التراتيب وناشطة الاعمال لم تعد تسمح لمسيريها المركزيين بالمواصلة القارة مع السكان الموزعين على اراضي المملكة اولئك الذين يجب في الحال ان تعرف رغائبهم وحالتهم الفكرية ولم تعد تسمح لهم بالتقدير النافع للوسائل المحلية التي يجب اتخاذها ولا الاشغال التي يجب اجراؤها فوجب اذا ان يمنح الاهالي في الآن الواحد امكان التعبير عن رغائبهم بواسطة نواب منتخبين وان يروا بفضل تاسيس ميزانية اقاقية الاعتمادات المكونة من مجهودهم المالي لتستعمل تحت نظرهم لفائدتهم الخاصة ولغايات يرسمونها بانفسهم

فهذه الوجهة من الاصلاح قد فهمت كل الفهم وقدرت حق التقدير بتونس فالنظام الجديد بعد صدوره في جويلية ١٩٢٢ قد حقق كل التحقيق في ٣١ ديسامبر ولم تمض ستة اشهر حتى صدرت ست وثمانون امرا وقرارا ومنشورا لتعيين النظام السياسي الجديد واجتمعت ست وخمسون مرة وتكون منها مائة وثلاثة وستون يوما من ايام انعقاد الجلسات وشارك ٤٤ الفا من الاهالي في الحياة العمومية والمجلس الكبير وهو المجلس الشوري الاسبق قد سار سيرته بدون عقبات واعضاء القسم الفرنساوي الذين احتجوا على كيفية الانتخاب اعترفوا مع ابقاء الاعتراض مبدئيا بالرقي الذي سمح بتحقيقه فعليا النظام الجديد

فهل يفهم من كل هذا ان الامر على غاية ما يرام بالمملكة التونسية من الوجهة الادبية والاقتصادية والسياسية، كلا ان حياة الشعوب لم تكن قط رواية غرامية بيد انه بتونس كما بغيرها من البلدان لا تأبد حالة مقبولة الا بعد تجاريب وتنقيحات متتابعة غير انه يمكن السياسة الفرنسوية ان تتفاءل بنجاح حسن وثار ما دامت محافظة على جلاء سلوكها واخلاصها نحو الاهالي ذلك الجلاء والاخلاص اللذان هما قوتاها الجوهريتان

عند ما تكلم م. لوسيان سان اثر المادبة التي اقامتها له نقابة المعمرين التونسيين وعرج على ذكر « السيادة الفرنسوية » الذي اعتاد الناس جعلها مبدأ كلما كانت المسالة تتعلق بتحقيق الروابط ما بين الحامين والمحتمين قال ان هذه العبارة في خصوص الوجهة الاقتصادية ليست هي استعمال الحق اكثر مما هي الوفاء بالواجب لانه يجب ان لا تعتبر المصالح الفرنسوية « الأمن » حيثية التوير الذي في قابليتها ان نؤثر به على نمو محمينا من الوجهة المادية والادبية ولا يمكن ان تكون مراعاتها الا خادمة لمصالح هؤلاء المحميين الذين هم متضامنون معها تضامنا متينا »

ان هذا المبدا العام الذي ينبغي ان يسود على كل عمل من اعمال نواب فرانسا بتونس وقد اعلن واجري العمل به يجب ان يطلق العنان للايالة لكي تعمل بسلام وتحقق نموها الاقتصادي والمالي مع الرجاء ان تكون العبودية الدولية التي هي الآن تحت نيرها بسبب المعاهدات الجاري بها العمل لا تعوقها الا باقل ما يمكن في سبيل نموها

ولهذا السبب يجب ان نرجو ان ينتهي في القريب العاجل الخلاف القائم بين فرنسا وانكلترا على مسالة تجنيس المالطيين بطريقة مرضية ضامنة لشرف الطرفين في آن واحد. ومن المعلوم ان المحكمة العدلية الدولية بلاهاي اعلنت اهليتها للنظر في هذا الخلاف لانها رات فيه خلافا دوليا يكون بالتالي تابعا للتحكيم. ثم ان المفاهمة ما بين فرنسا وانكلترا دائرة في لندرة ولنا ان نرجو ان تكون نتائجها مفيدة لدرجة لا تلجئنا الى الرجوع الى محكمة لاهاي

ان اساس الاتفاق الممكن ظاهرة جلية في شكل اتفاقية تقضي نصوصها ان المالطيين المتجنسين بالجنسية الفرنسوية يبقون فرنساويين مع ابقاء الحق لهم في رفض تلك الجنسية الى نهاية بلوغهم الثلاثين واعفائهم من الواجبات العسكرية ما دام نظامهم السياسي الخاص لم يتقرر بعد نهائيا

وعلاوة على هذه المخابرات السياسية الجارية فان تونس تنتظر ايضا بفارغ صبر نتيجة المفاهمات الادارية الجارية فيما يخص الوحدة القمرقية مع فرنسا والجزائر تلك الوحدة التي تساعد مساعدة كبيرة على استثمار خيرات البلاد. اما ما يتعلق بوحدتها مع فرنسا فانها قد حققت مع كافة الاقسام التي لها دخل، واما وحدتها مع الجزائر فان المؤتمر الاخير لافريقيا الشمالية بتلك العاصمة قد خطا خطوة عظيمة في سبيل هذه المسالة الا سيما عند ما اعتبرت التخفيض ما بين الفروق في الادادات المضروبة على الكحول والتبغ التي لم تزل عقبة كؤدا في سبيل حذف السياج القمرقي ما بين الجزائر وتونس وقد اعتبر عمليا اجراء العمل بالنظام الجديد ابتداء من غرة جانفي المقبل فيما يخص العلائق القمرقية مع فرنسا ويرجى تمديد هذا الاجراء الى روابط ما بين الجزائر وتونس ان لم يكن في الحين ففي امد قصير

تلك هي اهم المسائل التي تهم الايالة من الوجهتين السياسية والاقتصادية التي هي موضوع اليوم . وبالجملة فانه وسط هذه الصعوبات التي لا محيد عنها والتي هي ملازمة اما لطبيعة الاشياء او لروح نظام الحماية فان صنيع الجمهورية الفرنسوية بتونس هو مستمر بشروط مرضية (كذا) حتى انه يمكننا ان نتفاءل بان يكون سفر الباي على احسن ما يرام

.·.

« الاتحاد » ـ عجلنا بنشر هذا الفصل لكيلا يفوت وقته ، وابقينا التعليق عليه لضيق المقام . وقد اجلنا ذلك للعدد المقبل . لا سيما ولنا الامل الوطيد في ان قراءنا الكرام يدركون كل الغايات المقصودة من هذا الفصل الذي دلت معمياته وما فيه من الاغلاط على سوء النية والغرض المقصود والتربيع على الفكر العام لمحاولة نجاح سياسة الكلمات العذبة والترويج

في العائلات

رزق الماجد الانجب السيد الطاهر زروق المترجم باللسي كارنو بولد سماه على بركة الله المنصف فنهني عائلته بهذه الدرة التي اضيفت الى عقدها ونرجو ان تكون الواسطة فيصبح هذا الوارد من ابناء هذا الوطن العاملين على احيائه

درة عصماء

رزق الصديق الفاضل السيد محمد البولي النيال بنبية هي قرة عينه ودرة بيته ، زينة عائلته متعه الله بها في سعد دائم وعيش هني رجالها من امهات المستقبل العالمات العاملات رائدهن دائم النهضة النسائية بهذا القطر

نهضة تونس وجاراتها

تحت هذا العنوان نشرت جريدة « الافكار » الغراء التي تصدر بمصر في عددها ٧٨٥ الفصل الآتي لكاتبه الفاضل صاحب التوقيع قال حفظه الله :

لو لم يكن للحرب العظمى من اثر يذكر غير انتباه الشرق الى ما احدق ويحدق به من الاخطار واتحاد الشعوب الاسلامية على النهوض ورفع نير الضغط الهابط بهم الى دركات الرق لكفى بهذا اثرا احيا انباض القلوب بعد وقفها وانتزع الخمول بعد ان ران على الشعوب الشرقية فجعلها والعدم سواء

اذكر في رسالتي هذه نهضة اخواننا ابناء شمال افريقيا ونخص بالذكر منهم « التونسيين » وسادات « ميزاب » و « بني يزقن » من اعمال الجزائر الذين هاجروا الى الارض التونسية المباركة واصطحبوا معهم شبان الجزائريين الاذكياء لتثقيف عقولهم وتغذية افئدتهم بثمار العلوم والفنون

ومن هؤلاء السادة الذين يضحون بنفسهم ونفيسهم في سبيل نشر العلوم وايقاظ الهمم الفاترة فضيلة العلامة المصلح الكبير الشيخ « ابراهيم ال يوسف اطفيش » ضيف مصر حالا وبلبل الغرب الفريد العلامة الشيخ « الحاج ابراهيم عيسى » القراري وغيرهما من افاضل العلماء الذين كونوا نهضة علمية اصلاحية نرجو الله ان يكلل اعمالها بالنجاح والفلاح

ونذكر في هذه العجالة ـ وبهذه المناسبة ما رزئ به الشرق وابناؤه من نتوء افراد فيه ناكل قلوبهم الحسد ويمزق حشاشتهم الحقد على النافع من الشؤن وتعمي ابصارهم الغايات الدنيئة كلما دعا داع الى الخير، وهنك في « تونس وفي الجزائر » ويا للاسف قام بعض الادعياء ممن وصفنا يقاومون حركة الاصلاح التي نهض بها العلماء يشوهون حقيقتها بما تمليه عليهم اغراضهم ويستعينون بدس الدسايس للقضاء على اصوات الحق المنبعثة من قلوب فياضة بالاخلاص والايمان الصحيح، وقد وضع احد هؤلاء الدساسين رسالة يصادم بها الحركة العلمية الصالحة التي على راسها الاستاذان الجليلان الشيخ اطفيش والشيخ القراري سداها الحقد ولحمتها الحسد وحشوها الجهل والنفاق وقد انتشرت هذه الرسالة واستعملت في اذاعتها الايدي التي تعمل عادة لاخفات صوت الناهضين غير ان الاستاذ الشيخ ابراهيم القراري لم يلبث ازاء اولئك هؤلاء المبطلين ان طلع على الناس برسالته المدعمة وارشاد الحائرين » فشقت على ابصار اهل الزيغ انوارها وسطعت على بصائر اهل الحق فايدتهم، ما تجلى في هذه الرسالة فضل الاستاذ القراري وغزير علمه وواسع اطلاعه وسديد حجته وتناهي غيرته الاسلامية مما دحض به مفتريات المفترين واهاب بالصحف التونسية على الاعجاب بهذه الرسالة والثناء على مؤلفها الجليل، وقد نهج الاستاذ القراري في رسالته نهجا بديعا في تطبيق ما جاءت به تعاليم القرآن الحكيم على مقتضيات الزمن واوضاعه الاجتماعية والعمرانية ومبلغ مرامي التشريع الاسلامي من النهوض المعنوي والحياة العادلة الهنية

وانا وان احزننا ان نرى من بعض اخواننا المسلمين شذوذا عن طريق الرشاد المؤدي الى جمع الكلمة واتحاد القلوب الا اننا نشكر الله اذ جعل في كل امة من الامم الاسلامية غيورين على الحق حريصين على دحض الباطل رادين من ضل الى حظيرة الهدى والصواب، وفق الله المسلمين الى ما فيه خيرهم واسعادهم

« العباسية »

١٢ شعبان المعظم سنة ١٣٤١

السايح الطرابلسي (س الشماخي العامري)

الاقوال الاخيرة في مسالة التجنيس

لم تزل الصحافة الدولية تخوض غمار هذه المسالة الخطيرة منذ صدور اوامر نوفمبر ١٩٢١ القاضية بتجنيس الاجانب بالجنسية الفرنسوية بالبلاد التونسية وبلاد مراكش

وكان السبب في اصدار اوامر من هذا القبيل هو ان الفرنسويين عند ما راوا اقليتهم بتونس والاكثرية الاجنبية بها ارادوا ان يكونوا من المجموع شبه اكثرية تجاه التونسيين

لم تكن الاغلبية الايطالية والمالطية حديثة العهد لانها كائنة من اول العصور وذلك لاسباب عديدة اقلهن الموقع الجغرافي والعلائق التاريخية وانما قامت هذه المسالة على قدم وساق لان بعض الساسة رأى فيها حلا للقضية القومية التونسية

لقد تنبانا عقب صدور اوامر التجنيس بانها لا تؤول الى النجاح لا في ذاتها الراسية ولا في مرماها السياسي، لاننا لم نكن نعتقد ان ايطاليا ترضى بتجنيس ١٢٠ الف من وطنييها، ولا نعتقد ان القضية الوطنية تنحل بسبب ايجاد شبه اكثرية فرنسوية كان قد يحصل ذلك او كان ميثاقنا القومي يقتضي السيادة المطلقة التونسية، ولكننا كنا ولم نزل في مقدمة طلاب سياسة التشريك في دائرة احترام حقوقنا القومية

قلنا منذ قديم ان الفرنسويين ينجحون في سياستهم اذا تفاهموا مع التونسيين واعتمدوا عليهم وليس هنالك ما يحمل على الظن بان الاعتماد على غير التونسيين ياتي بنتيجة او بعضها عاجلا او آجلا

طال الاخذ والرد في مسالة التجنيس وتناولتها الصحف على مختلف اغراضها وهي لم تزل تمر من ديوان سياسي الى ديوان غيره ومن محكمة دولية الى محكمة دونها او فوقها الى ان آلت الى اتفاقية شهر جانفي التي اقتضت التنازل عن بعض التراب الفرنساوي الى ايطاليا والتوسيع في دائرة الحقوق الايطالية بتونس

يقينا ان كل انسان يعجب من هذا الحل الذي لم يكن مناسبا اصلا لماهية المسالة بل هو ينافي مقتضيات اوامر نوفمبر على خط مستقيم

ولكن هذه الغرابة تضمحل تماما اذا علمنا ان الظروف التي صدرت فيها الاوامر ليست الظروف التي اريد تنفيذها فيها

بيد انه اذا كان بعض الرجاء الضعيف في النجاح عند الصدور فان هذا الرجاء لم يقف عند حد الزوال بل تجاوزه الى التاويل من جانب الايطاليين

يعد انعكاس هذه القضية نجاحا باهرا بالنسبة لابناء ايطاليا ولو كان فيهم من يعده خيبة لانه يطمع في الاستيلاء على تونس مدعيا انها ارث من اجداده ولسنا نريد شرحا لهذا التفاؤل الغريب في السياسة وحسبنا ان نرجع الى الموضوع فنقول اذا اعتبرت المسالة نجاحا لايطاليا فانها بالنسبة الينا دليل آخر على ان النجاح الفرنساوي لا يكون الا بالاعتماد على التونسيين

وكاني بهذه الفكرة اخذت تسايد في افكار الساسة الفرنسويين فلقد رايناهم في غير موقف من المواقف يخطبون ودنا و يحاولون ان يراعوا فينا جانب المجاملة مع سلب حقوقنا وليس من مؤيد لهذه النظرية غير التفاؤل المفرط الذي لا يئول ابدا بالظفر وغير بعض النظريات القديمة التي بقيت عالقة ببعض الادمغة من الذين ساسوا البلاد الاسلامية ابان موتها ثم استولت عليهم فكرة المحافظة فارادوا ان يسيروها ابان نهوضها بنفس الطريقة القديمة

خاض غمار مسالة التجنيس غالب صحافة اوروبا وبعض البلاد الاسلامية وعلى الاخص منها صحافة فرنسا وايطاليا وتونس

وكانت في مقدمة هذه الصحف ما كان منها لسان حزب من الاحزاب او ينتمي لحكومة من الحكومات الثلاثة وكانت جريدة « اونيوني » الايطالية هي الزعيمة لانها لسان الجالية فهي الحرية بالدفاع عنها

رجعت الحملات الصحافية عقب انعقاد اتفاقية شهر جانفي الماضي وقد انتهزت صحافة ايطاليا صدور تلك الاتفاقية بذلك الشكل الغريب لاظهار المسالة كفوز باهر وظفر مبين، وكانت صحافة فرنسا تحاول ان تبديها في شكل المجاملة والاخوة اللاطينية وهي ترمي الى اكساب القضية صبغة ودية لكي تعادل بهذا السلوك ما افرطت فيه صحافة ايطاليا من محاولة اظهار الضعف ولكنها نسيت ان هذا السلوك وان كان وجيها في حد ذاته الا انه لا يتفق مع اصل القضية ولا غايتها وان التهاجيه يدل قطعا على فقد التوازن الفكري وبالتالي فهو يدل على التبرير بدون مبرر

انهت قضية التجنيس بذلك الشكل الغريب بالنسبة للايطاليين وبقيت معطلة تجول في دوائر محكمة لاهاي اللاقوبية بالنسبة للمالطيين . الا ان حلها لا يبعد عن الحل الاول وان اختلفا في الشكل لا يختلفان في الموضوع

لذلك راينا صحافة ايطاليا تتبأ بهذا الحل وشرعت جريدة اونيوني تحمل حملتها المعهودة

على اوامر ٨ نوفمبر وقد نشرت في عددها ١١٠ المؤرخ في ٢١ ابريل الجاري بقلم مديرها ما ناتي على ترجمته واليك هي :

(في سبيل الايطاليين بتونس)

تعديل السلوك الفرنساوي تجاه المالطيين ؟

رومه شهر افريل ـ نشرت صحف مدينة رومه منذ بضعة ايام برقية من باريس تتضمن خبر بعثة الى لندرة تحت رئاسة الحقوقي الفرنساوي الاستاذ « دولابرادل » فيما يخص مسالة اوامر ٨ نوفمبر ١٩٢١ المعلومة وهي التي اشترطت تجنيس الاجانب القاطنين بتونس ومراكش ، تلك الاوامر التي اثارت ضوضاء عظيمة بايطاليا بسبب الخطر الكبير الذي كان ينجم عنها لجاليتنا الايطالية القوية والراقية بالبلاد التونسية ، (انظر لزيادة الاسترشاد الكتاب الضخم الذي اصدره في الموضوع السنيور « تشيزادي نوميداي »)

ومن المعلوم ان نتيجة تلك الاوامر كانت اثارة خلاف سياسي عنيف ما بين فرنسا وانكلترا التي لا تقبل بان تكون القضية خاضعة للقانون الفرنساوي ولا ترى اهلية الشريعة الفرنساوية فيها ثم قامت انكلترا بالدفاع عن الجالية المالطية العديدة بتونس ـ ثم آلت المسالة الى عرضها على المحكمة العدلية القارة اللاقومية بلاهاي (عاصمة هولاندا) لاستفتاء هذه المحكمة هل ان القضية نظرا للقوانين اللاقومية تعد داخلية لفرنسا ام لا وقد نشرت صحافة فرنسا وايطاليا ما نجم عن المناقشة في وقته ومن اراد اليوم منه خبرا مفصلا وواضحا فما عليه الا مراجعة نشرة « المهاجرة » في عددها الصادر في شهر مارس

اصدرت المحكمة القارة حكمها يوم ٧ فرابر وهو يقتضي ان القضية حسب ما قرره مجلس جمعية الامم المنعقد يوم ٤ اكتوبر ١٩٢٢ لا حسب ما يقتضيه القانون العام ـ لا تعد داخلية فقط وبالتالي فهو الجواب السلبي على ما عرض على تلك المحكمة

ثم بعد هذا الامر القاضي على النظرية الفرنسية يسوغ لحكومة انكلترا وحكومة فرنسا ان ينهيا القضية بعرضها على تحكيم المحكمة القارة بلاهاي وقبول مقرراتها فيها ، وعوض ان تلتجي الحكومتان الى هذا الامر رانا ان تهيا الخلاف على طريق الوداد ، ولاجل هذا كان سفر الاستاذ دولابرادل الى لندرة ومناقشته مع السير دو برت هيورست الامر الذي حمانا على التفاؤل بقرب حل القضية

هذا هو على سبيل الاجمال التاريخ الخارجي للخلاف الانكليزي الفرنساوي ، فلننتظر الآن الحل الذي له اهمية بالنسبة الينا ايضا

اخبرت « هاناس » انه من المعلوم نظرا للتزايد المستمر للجاليات الاجنبية بتونس اشتغلت الحكومة الفرنساوية بتطبيق بعض القوانين الفرنساوية القاضية على اولائك الاجانب باداء الخدمة العسكرية (وقد احتج المالطيون رعايا انكلترا القاطنين بتونس على عزم الحكومة الفرنساوية على جبرهم على الخضوع لتلك الاحكام ؟)

انه يظهر ان الحكومتين انتهتا الى الاتفاق وذلك بانهاء الحل الاخير الى الدوائر القنصلية

ثم ما قالت جريدة لونيوني : في جملة الصحف الفرنساوية التي كتبت في الموضوع والتي هي بين ايدينا الآن نرى جريدة « الطان » وجريدة « الديبا » الصادرتين بتاريخ غرة افريل ، اما « الطان » فانه تحاشى ان يكتب بكل الصراحة عن اوامر شهر نوفمبر ولم يتكلم في شانها الا بفقرات شركة هاناس وهي : ان حكومة فرنسا اشتغلت بتطبيق بعض القوانين التي تقتضي جبر بعض الاجانب على الخدمة العسكرية وهم المالطيون وبعد الآن فان المالطيين لم يزالوا رعايا انكليز .

اما جريدة « الديبا » فانها نشرت فقرات اطول بشان المناقشات الجارية بلندرة . ولكي لا يطول بنا المقام نقتطف منها بعض الفقرات التي منها ان المالطيين احتجوا على محاولة فرنسا جبرهم على الخدمة العسكرية فتداخلت حينئذ الحكومة الانكليزية وسعت لدى الحكومة الفرنساوية

وقد انهت فقرة « الديبا » بما نصه حرفيا :

« ان المالطيين الذين لهم دخل في القضية هم السبب الاصلي في اثارة هذه المناقشات القانونية » وليسوا هم في الحقيقة كثيري العدد لكي يشتغل الناس في المستقبل بحل مسالة هامة تابعة للقانون العام .

ولنتتبع نحن الآن بكل ما في القضية من الاهمية كافة الاطوار التي ستنقلب فيها المناقشات الجارية ولنسعى في استثمار الحل الممكن الذي سيقع لفائدتنا ـ علاوة عما فيه من الفائدة لمواطنينا بتونس ـ فليكن ايضا لمواطنينا بمراكش الذين ليس لهم من يحميهم من غائلة اوامر نوفمبر القاضية بالتجنيس   الامضاء :

كورادو مازي

∴

ذلكم هو نص جريدة « لونيوني » وهو اخر ما كتبته هذه الصحيفة في الموضوع

وقد بقي لنا ان نتساءل هل ان الحكومة عازمة على الاعتماد على التونسيين فتفوز فوزا باهرا ام هل هي سالكة سياستها المعهودة ؟

هنالك ما يحمل على الظن بان الاول هو الارجح وان الغد ما بيننا وانا غدا لناظره قريب .

حتى موتانا لم تسلم من الاذى

احترام الموتى واجب عند كافة الشعوب والامم فمهما كان الميت ظالما في حياته او جبارا عاتيا او سافلا كان في نظر الحي فلا يجوز للاحياء ان يدوسوه باقدامهم وينتهكوا حرمته حينما يسكن الثرى ويرقد رقدته الابدية سيما ونحن في عصر المدنية والنور ، عصر انصار الانسانية . . . وغواة الادب . . . .

يترنمون في سمرهم واحاديثهم انهم جاؤوا لحماية الضعيف وتقرير الامن والسكينة واحترام الشعائر والاديان ثم نراهم يفعلون غير ما يقولون وينفذون غير ما يقررون حتى اعتقدنا وعلمتنا التجارب ان كل ما يعلنونه من تلك الكلمات الساحرة والالفاظ الخلابة لا تنفذ الا بعكسها ولا تقابل الا بضدها

دعانا الى تسطير هذه الاسطر ما نراه كل يوم بمقبرة الجلاز بل بكل مقابرنا دوس رفات اجدادنا واتيان كل منكر وقبيح جوارهم وعلى قبورهم مقابرنا اليوم رجعت حانات لتعاطي الخمور وشرب الراح وصارت مسرحا للرذيلة والفجور وتحولت الى منتزهات يقصدها شبان الاجانب وفتيا ثم لفعل ما تمجه الاداب وتحرمه الشرائع

نحن نشدد النكير على حكومتنا لانها طالما بلغناها شكوانا وطالما رددت جدران مخادعها صدى صرختنا وصيحاتنا وطالما اعلنا استياءنا وانزعاجنا على صحفنا فلم نسر من رجالها التفات ولم تعر شكوانا اذنا صاغية بل لم تتخذ ادنى وسيلة لمنع اولئك السفهاء من اقتراف الاثام والموبقات امام من رحلوا عن هذه الدار دار الغرور الى رحمة ربهم وجاوروا ربهم يترقبون يوم الحساب

مكاتبات الجهات

طبربة

جاءنا من شعبة الحزب الحر الدستوري التونسي بطبربة ما ياتي :

ان الشعبة الدستورية بطبربة تحتج ضد التعدي الواقع على وطنينا المفضال السيد حمودة بن مهوب وغلق محله بماطر بدون موجب ولا وجه قانوني   الكاتب الاول

م . ح

وجاءنا من مكاتبنا هناك ايضا ما نصه :

يشكر سكان طبربة مجلس ادارة الجمعية الخيرية على اهتمامه بالفقراء وتوزيع جانب عظيم عليهم من السميد على طريق نائب الجمعية هنا فانه خففت على اولئك البائسين وطأة الجوع خصوصا في هذا الشهر المبارك الذي انزل فيه القرآن وبودنا لو يتوفق ذووا اليسار فيمدوا يد الاعانة اما للجمعية نفسها واما ان يسخوا على منوالها فيفرجوا كربة اخوانهم الذين ذهبوا ضحية المجاعة والخصاصة

ونسال الله ان يوفق التونسيين لاعانة هذه الجمعية حتى تتوصل الى كفالة المشردين من ابناء السبيل والايامى واليتامى فتحسن تربيتهم وتصيرهم رجالا تستفيد منهم الامة في الغد   مكاتبكم

ماطر

لا يزال كومبسار البوليس بماطر يضايق سكانها مضايقة مستمرة فيتجول بالازقة والشوارع وكلما عثر على مجتمع من المجتمعات الخاصة وغيرها الا ودخله من غير استئذان وهذا من التعدي على حرية المنازل زيادة عما يصدر منه من الفاظ السباب والاهانة للمجتمعين الذين اتى لتفريقهم كل ذلك بقصد التاثير على الناس واكتساب السطوة وقد دام السكان هذه المعاملة واقلقتهم لدرجة ليس بعدها غاية

ولقد كانت مضايقته للذين يرتزقون من كد يمينهم وشغل يومهم بنوع خاص فانه منع باعة الحليب من عرض بضاعتهم في الطرقات وانقل كواهلهم بالغرامات واشبعهم اهانة كما فعل هذا ايضا مع باعة الحشيش والاعشاب

هذا من جهة ما يتعلق بعمله الثنوي اما واجبه الاصلي الذي هو المحافظة على الامن العام فانه لا اثر له فيه فلقد تتابعت السرقات وتعدد خلع الدكاكين ومن بينها دكان الحاج الهاشمي بوداية بونية اذ رفع منه اللصوص شكابر حبوب كثيرة لا يمكن نقلها الا على عربة

ولقد حدث في المدة الفارطة ان جماعة من اللصوص هجموا على دار بسيدي عبد الله فوقع طلق عيار ناري فاتى الناس لانجاد اصحاب المكان وقبضوا على اللصوص وتشوا على البوليس ليكمنوه منهم فلم يجدوه فاضطروا لايقاظ شيخ المكان الذي زج في السجن الجناة بعد اجراء التحقيقات اللازمة

هذا تاثير سهر البوليس على حفظ الامن عندنا وذلك مقدار اقلاقه لراحة السكان ومضايقته للمرتزقين

فهل تتبصر ادارة عموم الامن فتزجره او تستبدله بمن هو خير

ذلك ما يتردد اليوم بين سكان ماطر وعسى ان نرى من مدير الامن العام اهتماما بالموضوع

لا زال الاستياء ضاربا اطنابه هنا من جراء معاملة الحكومة لوطنينا السيد حمودة بن مهوب واقفال محله « القهوة » بدون سبب ولقد اتصل بهم اخيرا ان الحكومة عازمة على ارجاع رخصته اليه فانشرحت الصدور لهذه الاشاعة نظرا لما للسيد حمودة من المنزلة السامية بين مواطنيه لما اشتهر به من الصدق والاخلاص ، فعسى ان تتحقق تلك الاشاعة ويرتفع ما علق باذهان الناس من القلق من جراء تلك المعاملة التي عدوها مقاومة من الادارة لشخص السيد حمودة المذكور   مكاتبكم

مدير الجريدة وصاحب امتيازها الشاذلي بن الخطاب

المطبعة الاهلية ـ عدد ٥ تونس